~~[illegible]~~

تحية نضالية، وبعد،

من خلال الدورية رقم 1، اقترحنا فتح نقاش سياسي واسع ومعمق حول الوضع الراهن في المغرب على ضوء مواقف حركتنا وتحاليلها، كما أخبرنا بأن (ل.إ) بصدد إعداد مشروع تقرير سياسي بهدف اقتراحه على مجلس الاقليم.

وبهدف هذه الدورية ~~[illegible]~~ إلى تناول بعض المستجدات في الساحة السياسية، ومن خلال ذلك، نطرح بعض المعطيات الاخبارية والتحليلية، مع اجتناب المواقف والقضايا المحسومة من طرف حركتنا والتي لا نرى داعيا لتناولها من جديد أو تكرارها.

1 - حول القضية الوطنية

إن الملاحظة الاساسية التي نخرج بها من هذا العدد تكمن في التأكيد العملي على موقف حركتنا من القضية الوطنية، وذلك من خلال الوقائع والاحداث الملموسة والمعاينة العينية لكل طرف من أطراف الصراع الوطني - الطبقي الذي يدور حول مسألة الصحراء المغربية.

لا فائدة إذن في تكرار الخطوط الرئيسية لموقفنا كما في هذه الدورية، لا سيما وأن العدد الاخير للمجلة قد تضمن العديد من المقال الذي

أوصينا بمناقشته تنظيميا في إطار الخلايا.

سنكتفي إذن بتحليل بعض المستجدات وتدقيق بعض الجوانب التي لا زالت تحتاج إلى توضيح.

1- مشروع الدستور الثاني (أنظر الملف)

لا بد من التأكيد أولا وقبل كل شيء على أن المصادقة على هذا الملف من طرف النظام تسجل بكل وضوح خيانة هذا الأخير ودخوله مسلسلا خطيرا قد يؤدي فعلا إلى ضياع القضية الوطنية ويهدد بشكل ملموس بقيام دويلة انفصالية بالصحراء.

وهذا ما نلمسه من خلال بنود المشروع حيث نلاحظ:

- التنصيص على استفتاء من أجل تقرير المصير الشعب الصحراوي، وليس استفتاء تأكيديا لحق السيادة المغربية كما أراد النظام عبثا...

- وفي هذا الاتجاه فإن السؤال الذي سيطرح يتعلق بالاستقلال أو الانضمام للمغرب، وليس "البيعة" كما أراد النظام.

- حق التصويت سيمنح لكل سكان المنطقة وكل اللاجئين البالغين 18 سنة، بينما ينص الدستور المغربي على أن حق التصويت لا يمنح به إلا البالغين من العمر 21 سنة.

- الإدارة التي ستشرف على الاستفتاء إدارة مستقلة

عند إشراف منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة)
اما الادارة المغربية فلن يكون لها سوى دور شكلي (المساعدة التقنية)

- التنظيم على أن هذه الادارة المستقلة ستتعاون مع "إدارة المنطقة" بمعنى الشيء الذي يفتح إمكانية مع الادارة المتواجدة "بالمنطقة" بمعنى الادارة المغربية في منطقة "المثلث النافع" كما يسمونه، وإدارة "البوليزاريو" خارجه ...

والجدير بالذكر أن أجهزة الاعلام التابعة للحكم قد حاول، من خلال دعايته الايعاغوجية المكشفة التغطية عن واقع الاتفاقية، بل الالتجاء إلى التأويل الكاذب لمحاولة تقديم بنودها في شكل مكتسبات إيجابية! الشيء الذي لم ينخدع به أحد وخاصة الجنود والضباط الموجودين في الصحراء، حيث اتخذ بعضهم موقفا واضحا من الاستفتاء باعتباره طعنة موجهة لتاضحيات ومكتسبات القوات المسلحة في الصحراء. ويقول هؤلاء أن الاستفتاء اذا كان صحيحا سياسيا، فكان من الواجب إجراءه سنة 1975، وليس الآن اي بعد تضحيات جسام، وبعد ان حققت القوات المسلحة تقدما عسكريا ملموسا، وسيطرة نسبية على المناطق الحيوية في الصحراء. ولعل هذا الموقف الذي واجع داخل الجيش، قد شكل دافعا من الدوافع التي ادت بالمكتب السياسي للاعتماد الا متسرع على الحل

④ إلى إصدار بيانه المعروف حول مقررات نيروبي الثاني.

2- موقف المكتب السياسي من الاستفتاء

نلاحظ أولا وقبل كل شيء أن المكتب السياسي قد سبق وأن اعتبر قرارات نيروبي الاولى بإجراء استفتاء من القراء قرارا إيجابيا، وذلك عن طريق صحيفته الرسمية: المحرر.

ولقد جاء البيان المذكور محاولا من المكتب السياسي لاستدراك الورطة ومحاولة التراجع، إلا أنه لم يكن بإمكانه التراجع عن مبدأ الاستفتاء، فتوجه بالنقد للإجراءات العملية التي نص عليها مقرر نيروبي الثاني، والتي لم يكن يمكن أن تكون إلا كذلك، وهي إجراءات منتظرة وعادية بالنسبة لمن قبل بالمبدأ ودخل مسلسل المساومة...

ونلاحظ كذلك أن مضمون البيان - وبغض النظر عن اللهجة - لم يخرج نهائيا عن الدور الذي أعطاه المكتب السياسي لنفسه أي معارضة النظام "معارضة بناءة" وتزويده بالنصائح والملاحظات ضمن إطار الاجماع الوطني الذي اعتبره الكاتب الاول في احدى تصريحاته صيغة أعلى من التحالف الوطني.

وهنا نلمح على ضرورة قراءة نص التصريح الذي أدلى به الكاتب الاول أمام المحكمة، قراءة

(5) تحليلية، لكي نتأكد من ذلك (أنظر في التاريخ وفقته).

(*)

ب - "المسلسل الديموقراطي"

هنا أيضا يسجل تأكيد الوقائع والأحداث المذكورة للموقف الذي اتخذته وكتبنا من هذه المسألة، خاصة بعد انتفاضة الجماهير الشعبية (٢٤ يونيو) التي حكمت حكما نهائيا على مغالطتي "الاجماع الوطني" و"المسلسل الديموقراطي" اللتان آحتلتا الساحة السياسية المغربية لفترة.

وإذا كان اعتقال أعضاء من المكتب السياسي قد شكل آخر حلقة من هذا المسلسل، فان هذا الحدث لم يأت معزولا، بل تتويجا لتطور خلق الشروط الموضوعية لإنهاء "المسلسل". ومن بين هذه الشروط:

- النتائج المذكورة التي آلت إليها الحملة الوطنية، والتي خيبت "الاجماع" الهش خيبة فاضحة، لاسيما وأن كل القرارات الأساسية قد اتخذها النظام بانفراد، ولم يعط لحلفائه المشاركين في الاجماع حتى دور محلل الحقائب الدبلوماسية كما في السابق.

(*) والخلاصة بالنسبة للتطورات العامة التي عرفتها قضيتنا الوطنية أن النظام قد كشف القناع والقلم عن طبيعته اللاوطنية، وأوضح أن ما يقود خطواته السياسية داخليا وخارجيا هي استراتيجية تخدم أولا وقبل كل شيء مصالحه الطبقية، أي مصالح الطبقة الاقطاعية - الرأسمالية التابعية، عميلة الاستعمار والامبريالية، ومن ثم انكشاف خيانته التاريخية تجاه الوطن وعدائه التاريخي للشعب كذلك.

⑥ ▫ "انفتاح" اللعبة الديموقراطية" التي لم تكن تعني سوى نخبة سياسية اختاره النظام لمخاطبتها في هذه اللعبة، في حين بقيت الجماهير الكادحة بعيدة كل البعد عن الاستفادة من "الانفتاح" المزعوم" و"الديمقراطية" الوهمية. فظل البرلمان صوريا فاجرا، وظلت المجالس غرفا لتسجيل المتاكل والوقوف عندها.

هذا ما وجد ترجمته الملموسة في الأزمة الاقتصادية الخانقة الراهنة التي لم يسبق لها مثيل، والتي بلغت ذروتها كأزمة بنيوية مزمنة في ظل "تسلسل التحرير والديموقراطية" بالذات ...

▫ نمو وتصاعد نضالات الجماهير، وخاصة في قطاعي العمال والشباب، وتوجهها نحو أشكال تنظيمية متقدمة نقابية وسياسيا، ومقابل ذلك تصاعد القمع المنهجي والحرب الطبقية التي شنها النظام ضد الشعب، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي كما في ميدان الحقوق النقابية والديموقراطية عامة، كل ذلك مرفوقا بالحملة القمعية المتصاعدة التي لم تهدأ في يوم من الايام حتى بلغت ذروتها من خلال انتفاضة ١٩٨٤ وما خلفها سبقها، ولاحقها من محاكمات وملاحقات ...

← وهذا ما يؤكد أيضا صحة وسلامة خط الوطني - الثوري الذي مارسته حركتنا تجاه القضية الوطنية، التي طرح هذه المسألة طرحا شموليا ~~بحيث~~ بوحدتيه: الوطنية والطبقية، الوطنية باعتبار عداله شعار استقلال السيادة الوطنية الغربية، والطبقية باعتبار أن النضال من اجل هذا الشعار يمر حتما من خلال ~~النضال~~ الصراع الطبقي ضد الطبقة الاقطاعية الرأسمالية عميلة الاستعمار والامبريالية، وممثلها: الحكم المطلق.

(7) ○ فشل الخط الإصلاحي في وحجزه النهائي عن احتواء الوضع كما كان بالسابق (سنوات 1974-1975...) وعزلته الخانقة وسط تنظيمات الطبقة العاملة بقا. الجماهير الشعبية، بقابليا وسياسيا، وانقطاع طبيعته المساومة المغامرة، وبالتالي انتهاء دوره "كقيادة" تاريخيا وعمليا - هذا بفشل الكفاح الوطني السياسي والتنظيمي الدؤوب الذي خاضه التيار الثوري بنجاح داخل الحزب البلاد.

وفشل القيادة الإصلاحية هذا جعلها أيضا على المستوى الجماهيري، جعلها أيضا عاجزة عن استمرار في دور المخاطب والمحاور للنظام كما لعبة الاجماع. وهذا ما أبرز وزير الداخلية في البرلمان مثلا، حيث كرج أن قيادة اتح لم تعد تتحكم في الأوضاع الداخلية للحزب...

○ وجاءت انتفاضة ٥٨ يونيو ترجمة عملية لتفاعل هذه العوامل الموضوعية، وحكما شعبيا قاطعا على فشل سياسة النظام ومن قبل بتزليختها.

---

* وإذا كان الخط الوطني الثوري مرتبطا جدليا بين هذين الجانبين: الوطني والطبقي، فإنه أبرز في مرحلة أولى في الطروح اليوم، وبعد انكشاف الخيانة الوطنية للنظام، هو المزيد من التوضيح و الابراز في الطابع الطبقي لحتمية القضية الوطنية، والمزيد من التأجيج في الصراع الذي تتواجه فيه الجماهير الكادحة مع الطبقة السائدة. هذا مع التشبث بالطابع الوطني بالموقف الوطني الحق، والحرص على اتخاذ موقف عملي من كل مسألة مسألة (الاستفتاء، تيزيري ... الخ) وممارسته ممارسة فعلية في الساحة، الشيء الذي لا يمكنه إلا أن يدعم وينسجم مع الخط الوطني الثوري الشامل الذي طرحته حركتنا منذ البداية وتابعت تدقيقه في كل مرحلة (مسألة الوحدة - الانتخابات النيابية - على الأمن ... الخ)

هكذا جاء اعتقال أعضاء المكتب السياسي

في سياق هذا التطور الموضوعي، جاء نتيجة له وليس سببا، إذ أن "المسلسل الديموقراطي" قد بلغ حلقته الاخيرة ~~نتيجة~~ بحكم هذا التطور الموضوعي، قبل ذلك الاعتقال ~~الحكم~~ وليس بعده، ومن الواضح ان اي احد من الطرفين (الحكم أو قيادة اتا) لم يختر طواعية ~~اخيرا~~ وضع حد "للمسلسل"، بل أن ذلك فرض عليها فرضا.

من هنا فإن موقفنا المبدئي من مسألة الديموقراطية في بلادنا، كمسألة جوهرية و بند أساسي في بنود نضالنا، مؤهل تماما للاستمرار والتجذر، إذ أنه أثبت صحته خلال كل المرحلة السابقة، مرحلة الاجماع والمسلسل السلبية، ~~وهو مؤهل~~ والمطروح عليه فقط هو المزيد من ~~التعمق~~ التعميق والتجذر في اتجاه فضح وتعرية طبيعة النظام المطلق اللاديموقراطية والتي لم تتغير قيد أنملة، والمزيد من النضال ضد "المؤسسات" التكلية التابعة لهذا الحكم وجهاز دولته والتي تنطبق على أعضائها ~~أعضائها~~ والمشاركين فيها صفة الخيانة الوطنية قياسا بما يتعرض له الوطن من ضرب في مصالحه العليا، والشعب من قمع وتقتيل جماعي.

أما بالنسبة لعادة اعتقال أعضاء المكتب السياسي، وإن كنا نعتبرها نتيجة ~~عملية~~ لمسلسل محتوم، ~~وتمنا بدفعه~~ ~~الطلب~~ من نهج نهج الاعلاء ~~والعلنية~~، وان كنا نعتبر أيضا أن هؤلاء هم ضحية نهجهم ~~هذه~~ السياسي نفسه اي نهج الاعلاء

والمغامرة، فان هذا الحدث يستدعي منا رغم ذلك موقفا متبصرا جديدا، نلخصه في نقطتين أساسيتين:

- نحن مع إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين بدون تمييز. وأعضاء المكتب السياسي هم معتقلين ضمن عشرات المعتقلين السياسيين والنقابيين الذين نتضامن معهم ونناضل من أجل إطلاق سراحهم.

- نهاية المسلسل الديموقراطي المزعوم جاء نتيجة تفاعل ظروف موضوعية، واعتقال اعضاء المكتب السياسي نتيجة وليس سببا. وهذه الظروف لم تغير شيء من طبيعة النظام أعلاه، ولا من طبيعة التيار الاصلاحي المغامر كذلك. هذا من جهة. اما من جهة ثانية فان المنعرج الجديد يضع على عاتق الجماهير الكادحة وقواها الثورية الجذير موقفها من النظام وعزلته ونفريته، وإحكام تنظيماتها إحكاما مطابقا، وكذا الاستمرار في الوقوف ضد التيار الاصلاحي المغامر حتى وضع حد نهائي لتأثيراته السلبية داخل هذه التنظيمات وعلى المستوى الشعبي بشكل عام.

ج - المرحلة الراهنة وآفاق العمل

إن تحليل طبيعة المرحلة الراهنة واستنتاج المهام المطروحة على عاتق الحركة الثورية، ينطلق طبعا من تحليل نتائج المرحلة السابقة التي انطلقت

امتدت منذ انطلاق ما سمي بسلسل التحرير والديموقراطية" سنة ١٩٧٤، حتى آختتمت بقمة حلقة من السلسل على بالانتفاضة الشعبية في ٢٥ يونيو ١٩٨١.

وعندما نسجل صحة و واقعية المواقف التي ناضلنا من أجلها وكنا على صواب بالنسبة لكل مرحلة، وذلك بموازاة مع تقدم التيار الثوري في البلاد، واحتلاله لمواقع القوة ايديولوجيا وسياسية، عندما نفعل ذلك فليس من باب إحصاء الغليل الذاتي أو تبرئة الذمة بل انما من أجل إبراز مهام المرحلة المقبلة الوقوف أمام مهام المرحلة الراهنة، تلك المقبلة التي أصبحت تتطلب منا متطلبات أوسع وأعمق، وتلقينا أمام مسؤولية جسيمة: مسؤولية النهوض بالحركة الثورية فيه من أجل تحقيق طموحات الجماهير الكادحة، بما يتطلب ذلك من حزم وعزم وشخصية وضبط وإحكام. وبعبارة أوضح فان التمسك بالخط الثوري الصحيح والدفاع عنه وصيانته وعمقه، لم يعد كافيا في حد ذاته، بل يطرح بشكل مباشر ضرورة ترجمة ذلك خطا في الواقع المعايش، اي تحقيق ترجمته في ميادين النضال الجماهيري المنظم، والواسع النطاق، والعمل التنظيمي الهادف إلى رساء بناء الأداة الثورية بما يتطلب ذلك من مقاييس

جديدة، وبما يستدعي من أساليب نضالية وتنظيمية لازمة.

ولن نشير هنا إلى المهمات والمراحل وكيفية تركيز عليها، فنحن بابه وضع كل مناضل منا أنظمها للوعي بها كامل الوعي والانخراط فيها بتبصر ومسؤولية.

وإذا كنا قد تعرضنا في تحليلنا هذا للظروف الموضوعية التي أثرت وتأثر في الوضع داخل البلاد، فلا يجب أن نغفل منها العامل الأساسي والدائم: قوة الجماهير الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة، بنضالاتها، بآمالها، وتطلعاتها، بحضورها الدائم والحاسم، على العكس من ذلك، فإن هذا العامل الموضوعي يبقى هو منطلق تحليلنا، وغاية نضالنا ودعامته الأساسية في نفس الوقت.

وإذ أشرنا هذه الإشارة السريعة لمتطلبات المرحلة الراهنة وآفاق تطور حركتنا فليس من أجل الإجابة عنها، إذ تبقى الإجابة الكاملة من صلاحية الأجهزة العليا لحركتنا المؤتمر الاقليمي كتنويع للنقاش الإيديولوجي والتنظيمي الذي ترمي فيه - لكن فقط من أجل إثارة ملاحظتين أساسيتين:

- ضرورة النهوض بمهام الإقليم، بالفعالية، والنبط والالتزام المطلوبة، والقضاء على كل العوائق الحالية أو المحتملة، والخروج بعملنا من طابعه الروتيني إلى جو التعبئة العامة والحيوية والنشاط والمبادرة الفردية والجماعية.

- إن هذا التحول المطلوب واللازم على مستوى الإقليم ككل، لن يتم إلا بمجهود وإرادة المناضلين، ومن ثم تطرح المسؤولية كاملة على كل عضو عضو نركتنا للرفع من مستوى عطائه والتزامه ومراجعة الذات مراجعة ثورية خلاقة، حتى (على الأقل) نكون في مستوى ما يقوم به المناضلون الثوريون داخل البلاد في ظروف أشق وأشد من تلك التي نعمل فيها.

د.ع - أخبار ومعطيات متفرقة

1- نراجع أحد أعضاء الفريق البرلماني للاتحاد الاشتراكي عن موقف الانسحاب من البرلمان، وتقوم بهذا الشأن برسالة للملك.

2- قيادة الاتحاد الاشتراكي يقول أنها مستعدة لدخول تجربة انتخابية أخرى، على أساس إعادة الانتخابات التي أسفرت عن تكوين البرلمان الحالي.

3- التضخيم في الهجوم الأخير الذي قام به

(13) "البوليزاريو" من طرف النظام ورفعه إلى مستوى دولي يعتبر مأثرا على إحياء النظام بورطته في نيروبي II ومحاولته ربح الوقت والالتجاء لخلط الاوراق من جديد.

- شيوع إشاعة قوية حول تعديل حكومي يحافظ على أغلبية الوزراء الحاليين باستثناء وزير الداخلية الذي من المحتمل أن يبعد.

- حول انتقال أعضاء من المكتب السياسي، يذهب التذكير الاشارة من جديد إلى أن التيار الإصلاحي المغامرة لم يكن يوما يؤمن يوما إيمانا مطلقا بالمسلسل الديموقراطي" بكورما زكي هذا المسلسل وساهم فيه واستفاد منه، واحتفظ في نفس الوقت بخلفية السطو على السلطة اذا ما توفرة إمكانية ذلك عبر مغامرة ما.
وهذه الخلفية يذكيها النظام جيدا، ويدخل في حساباته، ويأخذها بعين الاعتبار في حساباته الخاصة والراهنة أملا إلى استعمال القيادة الاصلاحية أقصى استعمال لتزكية وخدمة مخططاته وتعطيل وحزب المد الجماهيري والثوري المساعدين.

- واذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه الخلفيات الثلاث التي تحرك مواقف كل طرف على حدة، يمكن أن نستنتج أحتمالات يكون من المفيد الوعي بهما من الآن:

أولا : إما أن يعتبر النظام أن دور القيادة الإصلاحية الحالية قد انتهى نتيجة ضياع مصداقيتها وسط الجماهير بشكل نهائي، من جهة ومن جهة ثانية بهدف الحيلولة دون إقبالها على مغامرة جديدة كما كان الشأن بالنسبة لتجربة 16 غشت 1972، خاصة وأن الوضع داخل الجيش يمكنه أن يفتح آفاق من هذا القبيل، وأن مبادرة إصدار بيان حول العراء يأجج عواطف الجنود والضباط ضد غيرهم تعتبر مؤشرا في هذا الاتجاه. وفي هذه الحالة فإن الحكم سيستمر على أقل تقدير في تشديد القمع على التيار الإصلاحي.

ثانيا : وإما أن نعمل على دعم القيادة الراهنة من خلال تبييض وجهها وإسنادها، بعد فترة من الاعتقال، دور إحياء الإجماع الوطني في صيغة جديدة تستدعي مزيدا من التزكية والالتحام بمواقف الحكم. وهذا يمكنه أن يتم بعناصر القيادة الحالية أو بجزء منها الذي يطلب منه دورا سياسيا واضحا. ولقد سبقت تجربة المحجوب بن الصديق نموذجا واضحا في هذا الاتجاه.

-

6- يحاول أصحاب الاصلاح في الخارج استغلال الوضعية الراهنة لصالحهم، بإقامة الضجة حول اعتقال أعضاء المكتب السياسي، وكأن البلاد لا تعرف سوى هذا المشكل، وكأن ليس هناك معتقلون آخرون. ومن خلال هذه الضجة لا يظهر أي تحامل سياسي وأي استفادة أو استنتاج من دروس التجربة، بل الاستمرار في نفس النهج، واستغلال الاحداث لصالح ~~الاحداث~~ علاقاتهم الخارجية بشكل مطلق، وتركيز وتوجيه العداء للمناضلين الثوريين. وبهذا الصدد، نشير إلى المؤامرة التي نهجوها تجاه فرع مونتريال للا.و.ط.م حيث تواجد إخواننا، وحيث مر لأول إقامة ظاهرة ~~الاحداث~~ التوقيت بمناسبة 29 أكتوبر في نفس ~~الاحداث~~ التوقيت، وبنفس الطريقة التي أقرها فرع الو.ط.م، معايدوضح نيتهم الطيبة في استعمال كل الوسائل لمضايقة تواجدنا والهجوم على ~~مواقعنا~~ مواقعنا. التي ألى يبرز من جديد ضرورة التجند ~~والتجند~~ وانخاذ جميع المبادرات اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات، ولتكثيف اليقظة لخطنا والحركاتنا خاصة في هذا الظرف الدقيق. ونشير هنا إلى ضرورة التجند بشكل أكثر ~~كثرة~~ في إطار حملة توضيحية ~~توضيحية~~ في ~~كل~~ كل القطاعات، الطلابية والعمالية، ~~والفلاحية~~ وفي ميدان العلاقات مع الحلفاء والاصدقاء، وذلك حول

المواقف المركزية للحركة وكذا المواقف والبيانات التي
(16) تصدرها التيارات والجمعيات المتعاطفة معنا.

في 20 أكتوبر 1981

كتابة (ا.ا)

المرفقات:

1 - بيان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي

2 - نص مقرر مؤتمر نيروبي الثاني باللغة الفرنسية. (على)

3 - تصريح الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي أمام المحكمة.